

كوفيد-19 دعوة للاستيقاظ

نحو عكس اتجاه اللامساواة: التحدي امام "عدم إغفال أحد"

في مواجهة الانتشار المستمر لكوفيد-19، تعبر شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية عن تضامنها مع شعوب العالم، وخاصة المجتمعات الفقيرة والهشة في البلدان المتقدمة والنامية. كما نحیی من هم في الخطوط الأمامية، ومعظمهم من العاملين الصحيين الذين يستمرون بشجاعة في خدمة الناس.

بالإضافة إلى آثاره الملموسة على صحتنا وحياتنا، نرى أن كوفيد-19 يحمل في طياته جائحة اللامساواة، مما يجعل الغالبية والطبقات الأدنى في مجتمعاتنا أكثر عرضة للأزمات الصحية. نحن شاهدون على محنة إخواننا وأخواتنا الذين يعانون من ظروف بائسة، في بيئات ذات وصول ضعيف إلى التغذية والمياه والصرف الصحي، من بين متطلبات أخرى من أجل حياة صحية. نحن قلقون للغاية بشأن المسنين والنساء والأطفال والمهاجرين واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة. فهم الذين يتحملون وطأة هذه الأزمة، وينبغي أن يعطوا الأولوية خلال مواجهة هذا الوباء.

نحن ندعو إلى ردود فعل ملموسة من حكوماتنا، والجهات المسؤولة، للتأكد من أننا سوف نتعاون في ذلك معاً. والأهم من ذلك، نحثهم على إعادة التفكير في الطريقة التي ندير بها العالم، لتضييق الفجوة التي قادتنا الي هنا.

إن اللامساواة اليوم بنيت على مدى عقود من السعي الدؤوب لتحقيق الربح، مدعومة بسياسات التنمية التي لا تستند إلى احتياجات الناس. تأثيرها الآن يحدق في وجوهنا ويعلمنا دروساً مهمة حول التقدم والإنسانية: ما يؤلم الواحد منا يؤلمنا جميعاً، وما يرفع الواحد منا يجب أن يرفعنا جميعاً. وعندما نسعى إلى النمو على حساب الآخرين، نعاني كجنس بشري.

يذكرنا هذا الوباء، بشكل مؤلم، بحماقة إدارة ظهورنا للمجتمع. إن اعتمادنا المتبادل على بعضنا البعض كأعضاء من البشرية، يتطلب منا أن نعنتي ببعضنا البعض، وهو ما نقوم به من خلال المساعي الحميدة للدولة. وبالتالي، فإن الدولة مسؤولة عن الموارد الوطنية المجمعة: التعليم ونظم الرعاية الصحية والنقل الجماعي والمرافق، من بين أمور أخرى.

لكن السنوات الخمسين الماضية اتسمت بالإهمال لهذه المسؤولية. نرى الحكومات تتجاهل الاستثمار في الحماية الاجتماعية الشاملة والصحة والتعليم والإسكان وغيرها من الخدمات العامة. وبدلاً من ذلك، فهي تسلم سلطتها ومسؤولياتها للشركات التي تخضع مقارباتها لمنطق رأس المال. بالنسبة لقطاع الرعاية الصحية على وجه الخصوص، هذا يعني تخفيضات هائلة في الميزانيات الصحية الوطنية، وخصخصة واسعة النطاق للمستشفيات الحكومية والتحول إلى التعاقد مع العاملين الصحيين، واستثمارات تافهة في تعزيز الصحة والطب الوقائي، وتطوير الأدوية المربحة. هذه السياسات، إلى جانب

الفيروس التاجي، هي التي أحدثت الأثر الحقيقي للوباء.

يجب أن نرد على هذا الإنكار للعدالة الاجتماعية.

كمجتمع مدني، نؤكد على الحاجة إلى تعاون تنموي فعال في مساعدة الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة. نكرر الدعوة إلى جهود التنمية التي تعزز مصالح البلدان، وتركز على النتائج، وتدعم الشفافية والمساءلة، وتشجع الشراكات

الشاملة، وتضع أولوية على حقوق الإنسان.

تشجع جميع الشركاء في التنمية، والجهات المانحة على وجه الخصوص، على عدم الانسحاب من التزاماتهم في مواجهة هذه الأوقات العصيبة، وبدلاً من ذلك، التخطيط لمبادرات إضافية والسماح بترتيبات مثل التمديدات بدون تكلفة والمرونة

في استخدام الأموال والمدة والتنفيذ للاستجابة بشكل أفضل للوضع المتطور. في الواقع، من المرجح جداً أن يتم ضرب الأشخاص الأكثر احتياجاً حول العالم مرتين: بشكل مباشر بسبب تفشي كوفيد-19 وأيضاً بسبب تعطيل البرامج والمشاريع الحالية. وبدلاً من ذلك، يمكن أن يكون التعاون التنموي الفعال جزءاً من الاستجابة للأزمة الحالية.

على المدى القصير، ندعو إلى اتخاذ الإجراءات التالية التي تركز على الصحة: إجراء الاختبارات الجماعية عند الحاجة، والعلاج بغض النظر على قدرة الناس على الدفع، والحملات الإعلامية العامة السريعة والدقيقة، وتوزيع السلع المدعومة

من الدولة مثل الأقنعة والمعقمات والطعام. كما نطالب بالدعم الملموس للعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية، والعمل الفوري لضمان الأمن الغذائي، وإعلانات التوقف عن العمل عند الاقتضاء، مع ضمان تأمين الدخل لجميع المواطنين

المتضررين.

على المدى الطويل، ندعو إلى استثمار حكومي أكبر في أنظمة الرعاية الصحية العامة والتعليم المجاني والإسكان والاقتصادات المحلية المصممة لتوفير العمل اللائق للجميع، وتعزيز قدرة الدولة على ضمان وصول جميع المواطنين

للمحماية الاجتماعية.

ينبغي للدول، عند تقديم هذه الردود، أن تنظر في التأثيرات المتباينة لكوفيد-19 على المسنين والنساء والفتيات والسكان الأصليين والفقراء. ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الضعيفة.

نحن ندرك أن علم الوباء يشير إلى أن الابتعاد الاجتماعي هو الأكثر فعالية في القضاء عليه. ومع ذلك، يجب ألا يأتي إنفاذه على حساب ممارسة الناس لحقوقهم. قبل كوفيد-19، كانت العديد من الدول تقيد بالفعل المشاركة المدنية بشدة،

بالإضافة إلى الاتجاه المستمر لتقليص الفضاء المدني. في بعض الدول القمعية أو الديمقراطية الهشة، يمكن أن تصبح هذه الإجراءات دائمة، مع استفادة من هم في السلطة من الوباء لبناء أنظمتهم الاستبدادية أو الحفاظ عليها.

إن الحلول العسكرية، مع إطلاق العنان لإرهاب الدولة المتقلت من العقاب وخاصة ضد الشرائح الفقيرة من السكان، غير مقبولة على الإطلاق كرد فعل. إن أي إجراء ينتهك حقوق الإنسان ويعرض الديمقراطية للخطر ويعزز اللامساواة لا يمكن أن يكون الحل.

يسلط هذا الوباء الضوء أيضاً على الأهمية المستمرة لمنظمات المجتمع المدني كجهات مراقبة للتنمية، كمدافعين عن السياسات والبرامج التي لها تأثير دائم على رفاهية الناس. ومن ثم يجب على الدول والجهات المعنية الأخرى بالتنمية معالجة النمط العالمي لتقليص الفضاء المدني وزيادة القمع السياسي، والوفاء بالتزاماتها في تعزيز بيئة تمكينية للمجتمع المدني.

عندما يجلس قادة العالم مرة أخرى لمناقشة جدول أعمالهم التنموي، نأمل أن يجبرهم الواقع المرعب لكوفيد-19 على التفكير في ما تعنيه قراراتهم بالنسبة للمشردين في أمريكا اللاتينية، وللمجتمعات الأفريقية التي مزقتها أعمال اللصوصية والتمرد، ولعائلات المشردين والمعدمين في جنوب وجنوب شرق آسيا. نطلب منهم تثبيت مسار إعادة توزيع ثروة العالم وتعزيز التنمية التي لا تغفل أحداً حقاً.

في نهاية المطاف، يقدم لنا كوفيد-19 التحدي المتمثل في إعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي دمره النظام العالمي المهيمن. لقد سلط الضوء على أن رعاية بعضنا البعض يجب أن تكون مسعىً جماعياً، وأن أي أهداف نضعها لمجتمعنا واقتصادنا يجب أن تكون من أجل الصالح العام. إن الوباء يستدعي التضامن الدولي. ليس هناك بديل.